



مجلة كلية الشرطة للعلوم الأمنية والمجتمعية
عدد خاص - المؤتمر السنوي الثاني لسنة ١٤٤٧ هـ - ٢٠٢٥ م

دور القيادة الرشيدة في إدارة الأزمات

The Role of Wise Leadership in Crisis Management

Assistant Professor Dr.

Kanaan Mohammed Mahmoud

University of Kirkuk

College of Law and Political Sciences

KANAN.M.MHMD@UOKIRKUK.EDU.IQ

ا.م.د

كنعان محمد محمود

جامعة كركوك

كلية القانون والعلوم السياسية

KANAN.M.MHMD@UOKIRKUK.EDU.IQ

٢٠٢٥ م

١٤٤٧ هـ



الملخص

تعد القيادة الرشيدة من الركائز الأساسية في إدارة الأزمات فهي تقوم على مبادئ الشفافية والمساءلة والمشاركة وسيادة القانون مما يضمن القدرة على مواجهة التحديات الطارئة بفعالية وكفاءة، إذ تتميز القيادة الرشيدة بقدرتها على استشراف المخاطر والأزمات واتخاذ القرارات الصائبة المبنية على البيانات الدقيقة.

كما انها تكون قادرة على إدارة الأزمات من خلال وضع خطط استباقية وتنسيق الجهود بين المؤسسات والمرافق العامة وإدارتها بحكمة عالية فضلاً عن التواصل مع المجتمع ورفع مستوى الوعي وبناء الثقة وتعزيزها.

وبذلك تتغلب القيادة الرشيدة على كافة التحديات وتحويل الأزمات والتهديدات الى فرص للتعلم والتطور

الكلمات المفتاحية: القيادة الرشيدة - إدارة - الأزمات

Abstract

The wise leadership is one of the main pillars in crisis management, as it is based on the principles of transparency, accountability, participation and the rule of law, ensuring the ability to face emergency challenges effectively and efficiently. And make the right decisions based on accurate data. It is also a leader in crisis management by developing proactive plans and coordinating efforts between public institutions and utilities and managing them with high wisdom, as well as communicating with the community, raising awareness and building confidence and strengthening it. Thus, the wise leadership overcomes all challenges and transforms crises and threats into opportunities for learning and development

Keywords: wise leader ship, crisis management.



المقدمة

أولاً: مدخل تعريفي بالموضوع: تعد الأزمات ظواهر اجتماعية أو سياسية أو طبيعية قد يكون لها تأثير بالغ على النظام العام وبجميع عناصره التقليدية وغير التقليدية كالأمن العام والصحة العامة والسكينة العامة فضلاً عن الآداب والاخلاق العامة وكذلك النظام الاقتصادي والتعليمي في البلاد وفي خضم هذه الأزمات تظهر أهمية الدور الفعال والمحوري للقيادة والإدارة الرشيدة في الحفاظ على النظام العام وضمان سلامة المجتمع والتي يجب ان تمارس صلاحياتها وتؤدي واجباتها بما يخدم المصلحة العامة وفقاً للقانون .

لقد تزايدت في الفترات الاخيرة اهمية دراسة القيادة الرشيدة خصوصاً في الدول التي تأخذ بنظام اللامركزية الإدارية اذ ان الهيئات المحلية من اهم ما يجب على الحكومة والقيادة الرشيدة الاهتمام بها ويعود هذا الاهتمام على اعتبار ان هذه الهيئات تزود الحكومة المركزية والإدارة المحلية بالموارد البشرية الواعية والمؤهلة والكفؤة والتي يمكن من خلالها توفير متطلبات واليات القيادة الرشيدة التي تدعمها وتمكنها من إدارة الأزمات واحتوائها.

ثانياً: إشكالية البحث: يطرح الموضوع إشكالاً قانونياً دقيقاً يتمثل في الحدود التي يجب أن تقف عندها تدخلات واجراءات القيادة الرشيدة في احتواء الأزمات والقضاء عليها، دون المساس بحقوق الأفراد وحررياتهم المكفولة بموجب الدساتير والتشريعات الداخلية والدولية، وهو ما يفرض ضرورة إعادة النظر في الأطر القانونية المنظمة لنشاط الإدارة، وتقييم مدى فعاليتها في تحقيق التوازن بين حقوق الافراد وحررياتهم وكيفية إدارة الأزمات. وعليه، فإن الإشكالية المحورية التي يطرحها هذا الموضوع تتمثل في الإجابة عن التساؤلات الآتية:



١- إلى أي مدى تساهم القيادة الرشيدة، باعتبارها مؤسسات خاضعة للقانون الإداري، في حماية النظام العام؟

٢- ما هي الضوابط القانونية التي تحكم هذا الدور في ظل الأزمات والتحديات الاجتماعية والثقافية المعاصرة؟

ثالثاً: أهمية البحث: يسعى البحث الى زيادة وعي القيادات الإدارية بوجوب تطبيق مبادئ واليات القيادة الرشيدة كفلسفة عمل في اللامركزية الإدارية وكيفية تأثيرها على مراحل وعملية اتخاذ القرارات الإدارية التي تساهم في تفعيل جودة الخدمات وتسخير الاليات والامكانيات المتاحة لحماية النظام العام والمحافظة عليه وبجميع عناصره التقليدية وغير التقليدية (الامن العام، الصحة العامة، السكنية العامة، الآداب والاخلاق العامة، النظام التعليمي، الاقتصادي) خصوصاً في الظروف الاستثنائية والأزمات .

رابعاً: أهداف البحث: ومن هذا المنطلق يسعى البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف العلمية والعملية وكما يأتي:

١- عرض وبيان الدور الأساسي الذي تلعبه وتؤديه القيادة الرشيدة في إدارة الأزمات وضمان تحقيق وحماية النظام العام.

٢- معرفة العلاقة بين اليات القيادة الرشيدة وإدارة الأزمات.

٣- ماهي انواع الأزمات.

٤- ماهي اهمية إدارة الأزمات واستراتيجية القيادة الرشيدة في احتوائها.

خامساً: منهجية البحث: نظراً للطبيعة المركبة لموضوع دور القيادة الرشيدة في إدارة الأزمات، الذي يجمع بين الجوانب القانونية، الإدارية، والاجتماعية، فقد اقتضى الاعتماد على هذا المنهج



التحليلي من خلال تحليل النصوص القانونية والتنظيمية المؤطرة لعمل القيادة الرشيدة واهمية إدارة الأزمات مع التركيز على مراحل إدارة الأزمات واهميتها بما ينسجم والتكيف مع متطلبات المجتمع والنظام العام، بهدف استكشاف مدى انسجامها مع متطلبات التعامل الجيد والصحيح مع الأزمات.

سادساً: خطة البحث: لغرض الإحاطة بجميع جوانب الموضوع وبغية تحقيق أهدافه وإيجاد الحلول القانونية لإشكالياته ومن خلال ما تم ذكره قد ارتأينا اعتماد الخطة البحثية الآتية :-

المبحث الأول: الاطار المفاهيمي للقيادة الرشيدة وإدارة الأزمات

المطلب الأول: مفهوم القيادة الرشيدة.

المطلب الثاني: مفهوم إدارة الأزمات.

المبحث الثاني: خصائص القيادة الرشيدة والياتها

المطلب الأول: خصائص القيادة الرشيدة.

المطلب الثاني: اليات القيادة الرشيدة.

المبحث الثالث: التحديات التي تواجه القيادة الرشيدة واستراتيجيتها في إدارة الأزمات

المطلب الأول: التحديات التي تواجه القيادة الرشيدة.

المطلب الثاني: استراتيجية القيادة الرشيدة في إدارة الأزمات.

الخاتمة



المبحث الأول

الإطار المفاهيمي للقيادة الرشيدة وإدارة الأزمات

تتولى دراسة هذه المبحث من خلال تقسيمة الى مطلبين تخصص الأولى لبيان مدلول القيادة الرشيدة أما الثاني مبينين فيه مفهوم إدارة الأزمات وكما يلي:

المطلب الأول

مفهوم القيادة الرشيدة

تعد القيادة الرشيدة من اهم المرتكزات التي تقوم عليها الدول والمرافق العامة وكذلك المجتمعات فهي تمثل البوصلة الدقيقة التي توجه المجتمع والعاملين والافراد نحو تحقيق الاهداف العامة المشتركة والمرجوة بروح الشفافية والعدالة والمساواة والاحساس بالمسؤولية وبما يضمن احترام القوانين والآداب والاخلاق العامة لذا ومن خلال ما تقدم ارتأينا ان نبين المعنى اللغوي والاصطلاحي للقيادة وكما يلي:

الفرع الأول

المعنى اللغوي للقيادة الرشيدة

القيادة تدل على ما معنى مميز في اللغة وهي مأخوذة من الفعل قاد اي بمعنى تقدم وسار بالناس نحو هدف وغاية معينة فيقال على سبيل المثال، فلان قاد القوم، اي معنى تقدمهم وارشدهم الى طريق الصواب والقائد هو من سير أمام غيره ويرشدهم ويهديهم (ابن منظور، ص١١٢).



أما معنى رشدة، فهي كلمة مشتقة من الرشد ومعناها الصواب والهداية والاستقامة فيقال رشد الرجل اي اهتدى الى الصواب والحق والرشيد هو الرجل المتن العاقل الحكيم في افعاله وقراراته (الجواهري، ص ٢١٦).

الفرع الثاني

المعنى الاصطلاحي للقيادة الرشيدة

القيادة الرشيدة هي عملية توجيه الأفراد والجماعات نحو تحقيق اهداف محددة بروح المسؤولية والعدالة والشفافية وهي تمثل نموذجاً قيادياً يعتمد على القابلية والقدرة الممتزجة بالحكمة على اصدار القرارات الادارية الصحيحة واشراك الأفراد والآخرين في صناعة وتهيئة القرار بما يحقق الموازنة النسبية بين المصلحة العامة والخاصة (منصور، ٢٠١٨، ص ٤٥).

وقد عرفت بانها ((القيادة التي تقوم على مبادئ الحكم الصالح والإدارة الفعالة، وتعمل على إشراك الجميع في صنع القرار بما يضمن العدالة والشفافية والمسائلة)) وهي بهذا المفهوم تتجاوز البعد الفردي لتصبح أداة لخدمة المجتمع وتحقيق استقراره وتطوره. (البنك الدولي، ص ٢١٥).

ومن خلال ما تقدم يمكننا القول بأن القيادة الرشيدة هي ((القيادة التي تقوم على تركيز جهودها واستراتيجيتها نحو محاربة الاستبداد والفساد وبناء حكم وسيادة القانون وترسيخ مبادئ الشفافية والنزاهة والديمقراطية وتعزيز وتطوير قدرة الافراد على المشاركة)).



المطلب الثاني

مفهوم إدارة الأزمات

تواجه المجتمعات أزمات عديدة بين الحين والآخر والتي غالباً ما تتسبب بأضرار وخسائر كبيرة في الارواح والممتلكات. الخاصة والعامة، وستتناول في هذا المطلب المدلول اللغوي للأزمة وكذلك الاصطلاحي وكما يلي:

الفرع الأول

مدلول الأزمة لغةً

تعود كلمة الأزمة الى الجذر الثلاثي لـ (أزم) وقد وردت وتدل على دلالات عديدة في المعنى منها ما يدل على الضيق فيقال (أزم عليه الأمر أزمأ اي ضاق عليه(ابن منظور، لسان العرب) وقد تأتي بمعنى الشدة ايضاً، فيقال أزمة القوم، اي شدتهم (الفيروزي، القاموس المحيط)ومن هنا يمكن القول ان الأزمة في اللغة تدل على أمر وحدث عسيب واستثنائي يهدد الانسان والمجتمع.

لذا فان إدارة الأزمات هي ليست مجرد أداء واجب بطريقة معينة بل هي تحمل علم وفن يبني على مهارات والقدرات الشخصية لرجل الإدارة أو القائد وهو يتطلب وجود صفات في الشخص تمكنه من إدارة الأزمة واحتوائها كالمهارات والخبرات والمؤهلات الثقافية العالية كالولاء والثقة بالنفس والابتكار لإيجاد الحلول المناسبة في الأوقات التي تتطلب تلك الحلول ولاسيما الأزمات.



الفرع الثاني

الأزمة اصطلاحاً

تكون الأزمة عبارة حدث وهذا الحدث غالباً ما يتميز بعنصر المفاجأة والتهديد والاندثار وقد عرفت بأنها: مشكلة غير متوقعة قد تؤدي إلى كارثة ان لم يجري حلها بصورة سريعة (الغفلي، ٢٠١٧، ص ١٤).

كما عرفها آخر بانها ((ظرف انتقالي يتسم بعدم التوازن ويمثل نقطة من التحول تحدد في ضوئها احداث المستقبل التي تؤدي إلى تغيير كبير)) (الحدراوي، ص ١٤٢) وتمثل نقطة تحول في حياة المجتمع نحو الأسوء أو الافضل وتكون حالة من عدم الاستقرار (على، ٢٠٢٢، ص ٢٣).

ومن خلال ما تقدم يمكننا القول بان الأزمة هي حدث غير متوقع يحمل تهديداً كبيراً سنة للنظام العام في المجتمع.

المبحث الثاني

خصائص القيادة الرشيدة وآلياتها

تعد القيادة الرشيدة من أهم عوامل النجاح لأي مجتمع أو مرفق عام فهي تمثل جوهر الإدارة المتميزة التي تتمتع بقدرات عالية على احداث التغيرات الايجابية وتحقيق التنمية والأمن والرفاهية للمجتمع إذ انها لا تقتصر اصدار القرارات الإدارية فقط بل تتجاوز ذلك لتصل إلى القدرة والقابلية على التحفيز والالهام والابداع والابتكار وتعزيز القيم الانسانية وإدارة الأزمات ومن هنا تظهر الاهمية الكبرى في تحديد ودراسة خصائص القيادة الرشيدة والآليات التي تتبعها من اجل إدارة الأزمات واحتوائها ومن خلال ما تقدم سنقدم المبحث إلى فصلين نبين في المطلب



الأول اهم خصائص القيادة الرشيدة أما المطلب الثاني سنوضح فيه الاليات التي تتبعها وتؤكد عليها القيادة الرشيدة وكما يلي:

المطلب الأول

خصائص القيادة الرشيدة

القيادة الرشيدة ليست مجرد عمل أو منصب إداري يتقلده الإنسان أو الموظف ولا هي سلطة عليا فقط بل هي منظومة قيمية واخلاقية تعكس من خلالها سلوك القائد الرشيد في تعامله مع الافراد والمرافق العامة والمؤسسات ومن خصائص القيادة الرشيدة:

الفرع الأول

الحكمة والقدرة على اتخاذ القرار

تعد الحكمة من السمات الاساسية للقيادة الرشيدة إذ انها تمكن القائد من الموازنة بين العقل والعاطفة واختيار اكثر البدائل ملائمة لمعالجة الظروف واصدار القرارات الإدارية الصحيحة والمناسبة والقائمة على الاسباب الحقيقية التي تدفع القائد إلى اتخاذ القرارات الملائمة في الأوقات المناسبة، ويظهر من خلالها القائد الرشيد قدرته على اتخاذ القرارات الصائبة في مختلف الظروف والمواقف الحرجة (عبد الله، ٢٠١٦ م ، ص ٥٤) .

الفرع الثاني

الرؤية المستقبلية

من اهم الخصائص التي يجب على القيادة الرشيدة امتلاكها هي الرؤية الواضحة والخطط الاستراتيجية طويلة الأمد التي تسعى إلى النهوض بالمرافق العامة والمجتمع، تدعمها القدرة على



استشراف وتوقع التحديات والظروف المستقبلية وإيجاد حلول مناسبة لها (حسن، ٢٠١٨، ص٣٩).

الفرع الثالث

تمكين الافراد والموظفين وتنمية القدرات

يحرص القائد الرشيد دائماً على تطوير مهارات الموظفين والعاملين لديه وتنمية قدراتهم على القيام بأداء واجباتهم وادوارهم بفاعلية وعلى اتم وجه كما انه يعمل على شد الهمم والتدريب المستمر لأنماء القدرات الفنية والذهنية والجسدية وتفجير الطاقات الكامنة ودفعها نحو الابداع والابتكار مما يؤدي الى خلق بيئة عمل يسودها التنافس نحو المثابرة ورفع مستوى العمل والانتاج (يوسف، ٢٠١٧، ص٦٦).

الفرع الرابع

النزاهة والشفافية

من اهم مرتكزات وخصائص القيادة الرشيدة هي تحلي القائد بقيم النزاهة والاخلاق الحميدة إذ يحب أن يتحلى بالأمانة والصدق ونقاء السريرة ومبتعد كل البعد عن الفساد بجميع اشكاله، كما يتخذ الصدق والشفافية في اتخاذ القرارات وعرض الحقائق بما يتيح للمواطنين جميعاً المشاركة الفعالة والواعية (ابراهيم، ٢٠١٠، ص١٩٢-١٩٧).

المطلب الثاني

آليات القيادة الرشيدة

من اجل انجاح القيادة الرشيدة ودعم نشاطها وتقوية موقفها وتوجهاتها لابد من تحقيق آليات نشاطها ومنها:



الفرع الأول

مكافحة الامية الالكترونية

قد يلاحظ في بعض المؤسسات والمرافق العامة في الدولة ان بعض العاملين والموظفين بها لا يجيد العمل أو التعامل مع الاجهزة الالكترونية المتطورة أو اجهزة الحاسوب ولا يستطيع التعامل من خلال استخدامها أو استخدام الشبكات المعلوماتية لأسباب ثقافية أو تعليمية أو الخبرة العملية وهذا ما يسمى بالفجوة الرقمية (القدوة، ٢٠١٠، ص١٩٢-١٩٧)، وللتغلب على هذا العائق لابد من تكثيف الجهود لإدخال الموظفين دورات مكثفة عملية لإتقان العمل على تلك الاجهزة المتطورة واتاحة الفرصة أمامهم في الحصول على منح لاقتناء اجهزة الحاسوب الحديثة والمتطورة وتدريبهم على استخدامها وحسن استخدام الشبكات المعلوماتية.

ومن هنا تتمكن الإدارة من تسخير استخدام التكنولوجيا الحديثة في انجاز وتمام المعاملات وتقديم الخدمات الى عموم جمهور المواطنين اذ ان تقديم الخدمات وانجاز المعاملات باستخدام الطرق الالكترونية الحديثة يوفر الجهد المطلوب آداءه ويحقق الجودة في الأداء لذا فأن الإدارة الالكترونية امين ضرورة يتطلبها واقع الحال والتطورات الحاصلة في المجتمعات.

الفرع الثاني

تطوير القدرات الإدارية

ان سياسة بناء القدرات العلمية والفنية للإدارة هو بحد ذاته سياسة عامة للإدارة ويجمع اطراف العلاقة رؤساء ومرؤوسين وان بناء هذه القدرات وتطويرها اصبحت ضرورة عصرية ملحة لكي تتمكن الإدارة من استغلال وسائلها ومواردها افضل استغلال من اجل تحقيق الاهداف المرجوة



وصيانة التنمية المستدامة وتحقيق المصلحة العامة وعلى كافة الاصعدة وبأكمل نطاق ومستوى سواء كان الاتحادي أم المحلي.

إذ ان القدرات الإدارية ركيزة اساسية لنجاح الإدارة وتطوير المرافق العانة وتحقيق اهدافها في ضل بيئة تتسم بالتغيير السريع وتزايد التعقيد، ومع ازدياد التحديات التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية اضحى من الضروري تطوير المهارات والقدرات الإدارية لضمان الكفاءة والفاعلية للإدارة الرشيدة في اتخاذ القرارات وتنفيذ الاستراتيجيات لتحقيق مجموعة كبيرة من الاهداف ومنها:

- ١- مواكبة التصورات والمتغيرات لمواجهة التحديات الناتجة عن التطورات التكنولوجية والعولمة.
- ٢- تعزيز الابتكار لكي يساهم في التطوير الإداري وفي تشجيع الابتكار إذ يسهم التطوير الإداري في تشجيع المبادرات ونمو التفكير الابداعي.
- ٣- تحسين أداء المرافق العامة من خلال رفع مستوى الكفاءة والفاعلية في مختلف مجالات العمل الإداري.
- ٤- تحقيق الاستقلالية من خلال بناء قاعدة قيادية إدارية قادرة على التكيف وتوجيه المرفق العام نحو التقدم والنجاح.

الفرع الثالث

تفعيل اللامركزية الإدارية

تلعب اللامركزية الإدارية دوراً كبيراً في تحقيق الفاعلية الإدارية وصولاً الى الإدارة الرشيدة وذلك من خلال تحقيق اعلى كفاءة في تقديم الخدمات وانحسار تركيز السلطة والعمل على استثمار



الموارد المتاحة وانجاز اكبر قدر من المشاريع التنموية وتوسيع ودعم وتطوير البنى التحتية وصولاً الى تقديم الخدمات الى عموم جمهور المواطنين وباقل الكلف.

وكذلك التأكيد والعمل على تنظيم وتقوية العلاقة بين الحكومة المركزية والحكومات المحلية وبناءها على اسس دستورية وقانونية صحيحة وايجاد جواً صافياً من التفاهم والعلاقات والتعاون وتعزيز الدعم والمساندة لتعزيز قدرة الإدارات المحلية للقيام بالتزاماتها وصولاً الى الإدارة الرشيدة من خلال ايجاد تنسيق على اعلى المستويات فضلاً عن تطوير وتدعيم الرقابة والتوجيه وتجنب التداخل في الصلاحيات ويمكن تفعيل اللامركزية الإدارية من خلال عدة نقاط:

١- بناء القدرات المحلية من خلال تدريب الكوادر المحلية على العمل والإدارة وحسن التخطيط والرقابة.

٢- الاصلاح التشريعي، ويكون ذلك من خلال اصدار حزمة من القوانين الواضحة من أجل تنظيم وتوزيع الصلاحيات بين الاقاليم والمحافظات بما يضمن ويعزز اللامركزية الإدارية.

٣- الانتخابات المحلية لا بد من دعم إجراء الانتخابات المحلية والنزاهة للمجالس المحلية لضمان التمثيل الشعبي الصحيح والمتجانس.

٤- الرقابة والمساءلة وضع اليات للرقابة الإدارية والمالية وذلك لضمان عدم اساءة استعمال السلطة والانحراف بالصلاحيات.

الفرع الرابع

مكافحة الفساد الإداري والمالي

بعد القضاء على الفساد الإداري ومالي من التحديات الكبيرة التي تواجهها جميع دول العالم ومن خلال اعمال الإدارة الرشيدة في اللامركزية الإدارية يمكن ان تقضي أو تقلل من الفساد الإداري



والمالي ويتم تجفيف مصادره ومنابعه وبواعثه ومنها استخدام الطرق الحديثة في الإدارة. كاتباع الإدارة الالكترونية وتهيأت قواعدها وإجراءاتها القياسية والتي غالباً ما تكون محددة وواضحة وقابلة لان تدون في الاجهزة الإلكترونية والحاسوب وهذا يقلل من الاعمال العشوائية والاعتباطية التي يقوم بها بعض الموظفين عندما يتعاملون مع المواطنين أو طالبي الخدمة فضلاً من انه اتباع الإدارة الرشيدة للطرق الحديثة والالكترونية يكون لديها المكانية وفرصة أكبر في الكشف عن الاعمال الخاطئة والاهمال الذي يصدر عن الموظفين والمسؤولين مما دفع بعض الإدارات الى فتح خطوط مباشرة في الدوائر والمرافق العامة خاصة التي تكون هناك حدود مشتركة بينها مثل دوائر الضريبة مما يؤدي إلى اعتماد شفافية اكثر وتطبيق للقوانين والانظمة والتعليمات وقرارات الإدارية الفردية (المبيض، ٢٠١١، ص ١٠٤-١٠٦).

الفرع الخامس

المشاركة بين القطاع العام والخاص

يضطلع القطاع العام بدور فعال ورئيس في تقديم الخدمات والمساهمة في تطوير الأداء في المرافق العامة من خلال السياسات والخطوات والتطورات التي تحصل في المرافق العامة الا ان معظم الخطوات والسياسات سواء التشريعية أم الاقتصادية لا يمنحها القوة و القدرة على البناء السليم والواضح لكيفية تطوير الخدمات وكفاءتها وتنمية محفزاتها الا من خلال دخول المنافسة والمشاركة مع القطاع الخاص وتدعيم هذه المشاركة بين القطاعين اذ ان الإدارة الرشيدة لا بد وان تعمل على توفير المناخ الخصب والملائم لبناء البيئة النشاط التي تكون قادرة على جذب وتحفيز كلا النشاطين فضلاً عن اتباع السياسات الاقتصادية والقانونية وتطويرها بما يمكن من جذب اكبر قدر ممكن من الاستثمارات الخارجية والمحلية (الزركوشي واخرون، ٢٠١٧،



ص ٣٧٧-٣٧٨) إذ يعد تدعيم العمل المساهمة والمشاركة بين القطاع الخاص والعام من اهم عوامل التنمية الفاعلة التي تدعم مشاركة الأشخاص المعنوية الخاصة مع العامة في تقديم الكفاء الخدمات إلى عموم جمهور المواطنين .

المبحث الثالث

التحديات التي تواجه القيادة الرشيدة واستراتيجيتها في إدارة الأزمات

تعد القيادة الرشيدة السد المنيع الذي يقف في مواجهة الأزمات والظروف الاستثنائية (سعيد ، ٢٠٢٠، ص ١٣٥، ١٣٤) إذ انها تسعى الى توجيه الطاقات وتحفيزها نحو احتواء الأزمات والتقليل من خسائرها وضمان استمرار المرافق العامة في أداء المهام الملقاة على عاتقها الا ان إدارة الأزمات لا تخلو عادة من التحديات التي غالبا ما تكون مصحوبة بأزمات مفاجئة ومعقدة تتطلب حكمة وحكمة وقيادة رشيدة كي يتم احتواءها والتقليل من اضرارها ومن هذا ارتأينا أن نقسم هذا المبحث الى مطلبين نبيين في الأول اهم التحديات التي تواجه القيادة الرشيدة ، ومن ثم نعرض المطلب الثاني لنوضح فيه استراتيجية القيادة الرشيدة في إدارة الأزمات وكما يأتي:

المطلب الأول

التحديات التي تواجهها القيادة الرشيدة

تواجه القيادة الرشيدة أزمات اثناء ادائها نشاطها الهادف الى تحقيق المصلحة العامة وهذه التحديات عديدة ومتنوعة ومن اهمها ما يلي:



الفرع الأول

التحديات السياسية والاجتماعية

هناك تحديات سياسية تواجه القيادة في كل بلد الا ان القيادة الرشيدة تتعامل منها كما ينبغي وبما تقتضيه المصلحة العامة وبحنكة وبصيرة إذ ان المصالح بين الاطراف السياسية غالباً ما تتضارب وتتقاطع فيما بين بعضها البعض به وتؤثر هذه المصالح المتعارضة على إدارة دفة الحكم والإدارة في الدولة لاسيما عندما تكون هذه الاطراف ذات تأثير كبير وكذلك التحديات الاجتماعية التي غالباً ما تتمثل بضعف الروابط الاجتماعية والتضامن الاجتماعي. يرافقه ضعف وقلة ثقة المواطن بالمرافق العامة في الدولة وإدارتها (العزاوي، ٢٠٢٠، ص ١٧٦). وهذا يتطلب قيادة رشيدة تحسن التعامل مع هكذا تحديات وتعمل على تذويبها والحيلولة دون حصول اي تأثير لديها على الفرد والمجتمع وكذلك المرافق العامة وإدارة الدولة وقيادتها.

الفرع الثاني

تحديات المرافق العامة

تواجه الإدارة العامة في الدولة بعض التحديات التي تمر بها المرافق العامة لاسيما في الظروف الاستثنائية والأزمات ومنها ضعف التنسيق بين المرافق العامة المختلفة وقلة التعاون فيما بينها. كما يشكل عدم وجود وتكامل الهياكل التنظيمية المرنة القادرة على الاستجابة السريعة والفعالة لمقتضيات المرحلة، اضيف الى ذلك البيروقراطية الإدارية التي تقف عائقاً أمام سرعة اتخاذ القرارات الإدارية اللازمة في الأوقات المناسبة (صالح، البروقراطية والأزمات).



الفرع الثالث

التحديات الاقتصادية

تعد التحديات الاقتصادية من أكثر التحديات التي تواجهها الإدارة في الدولة وهي على انماط مختلفة وعلى وجه الخصوص في الأزمات كالضغط على الموازنة العامة نتيجة التزايد المستمر في المتطلبات الضرورية والطارئة وكذلك شح الموارد المالية المتوافرة لتغطية احتياجات الأزمات وصعوبة تحقيق نوع من نوع من التوازن بين الاستجابة اللازمة واستمرار المشاريع الاستراتيجية والتنمية (جاسم، ٢٠١٨، ص ٢٢٨-٢٢٩).

الفرع الرابع

التحديات التكنولوجية والإعلامية

هناك العديد من المخاطر والتحديات التكنولوجية والإعلامية الممثلة بضعف البنية التكنولوجية اللازمة للرصد المبكر والتوقعات والتنبؤات المستقبلية للأحداث ومحاولة صد الهجمات والاختراقات السيبرانية التي تعطل عمل المرافق العامة والمؤسسات أثناء الأزمات (الخطيب، ٢٠٢١، ص ٢٢٠) وأحيانا استخدام وسائل الاعلام ونشر الشائعات والمعلومات المظلمة (العبيدي، ٢٠٢٢، ص ٢٢٨-٢٢٩).

المطلب الثاني

استراتيجية القيادة الرشيدة في إدارة الأزمات

لما كانت الاستراتيجية الشاملة للقيادة الرشيدة في الدولة تفيد وجود صورة متكاملة عن متطلبات الاستقرار الداخلي وحماية النظام العام بجميع عناصره (الشمري، ٢٠١١، ص ٦٣)، وليس الاكتفاء فقط بتأمين المتطلبات اللازمة للحماية الدفاعية لعموم جمهور المواطنين



(مطلبك، ٢٠٢٢، ص ١٣٤) ومن خلال ما تقدم ارتأينا ان نسلط الضوء على اهم المرتكزات الاساسية التي تعتمدها القيادة الرشيدة في إدارة الأزمات وكما يلي :-

الفرع الأول

المساءلة العادلة

كل عمل من اعمال الإدارة في نشاط المرافق العامة وكذلك اعمال السلطة والحكومة قد تتنابه بعض الاخطاء ولذا ومن الحكمة ومن استراتيجية القيادة الرشيدة ان تستفيد من الاخطاء السابقة لا سيما في فترة الظروف الاستثنائية والأزمات التي يمر بها المجتمع فضلا عن محاسبة الجهات المسؤولة عن تلك الاخطاء مما تضمن تحسين المسار والاستفادة والانتفاع منها لضمان عدم تكرارها مستقبلا كما لا بد من مكافئة المثابرين والثناء عليهم (سليمان ٢٠١٦، ص٧٧).

الفرع الثاني

مشاركة المجتمع

من اهم صفات القيادة الرشيدة هي ان تصنع قاعدة تجعلها ركيزة ومصدر هام من في اتخاذها للقرارات التي تهم المجتمع وتساهم في حل مشاكله وأزماته مما يضمن تكامل الموارد وتعدد وجهات النظر النابعة من مختلف الجهات (القطاع الخاص والاعلام وكذلك المجتمع المدني) (عبدالله، ٢٠٢٣، ص٢١٧).



الفرع الثالث

العدالة وتكافؤ الفرص

من اهم المبادئ التي تحكم سير المرافق العامة هو المساواة في الانتفاع في المرافق العامة لذا فان القيادة الرشيدة يجب الا تحيد عن هذا المبدأ وان تعمل على تقويته وان تضمن التوزيع العادل للخدمات التي يطلبها ويحتاجها المواطنين اثناء الأزمات بما يضمن حفظ السلم ويمنع تفاقم الأزمات وانتشارها (عبدالكريم، ٢٠١٨، ص ٤٣).

الخاتمة

تواجه الدول العديد من الأزمات والكوارث الطبيعية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتي تتطلب قيادة رشيدة حكيمة قادرة على حماية المجتمع من آثارها السلسلة ومن خلال ما قدمنا وبحثنا فيه في موضوع القيادة الرشيدة وإدارة الأزمات توصلنا الى مجموعة من الاستنتاجات وأوردنا ما وفقنا الله من توصيات نوردتها في الآتي:

أولاً الاستنتاجات:

- ١- تحميل القيادة الرشيدة من الضمانات الأولى والاساسية لبقاء المجتمع متماسكاً إذ انها تعمل على ضمان " بقاء واستقرار النظام العام لاسيما في أوقات الأزمات.
- ٢- تركز إدارة الأزمات إلى مجموعة من العوامل الاساسية المادية والمعنوية بإمكان القيادة الرشيدة توظيفها بالشكل الأمثل لتجنب التحديات الكبيرة التي تواجهها.
- ٣- توفر القيادة الرشيدة بيئة قانونية مرنة الا انها منضبطة تسمح باتخاذ القرارات الملائمة في الأزمات والظروف الاستثنائية وفي حدود واطر واضحة بما يضمن احترام حقوق الانسان وحماية النظام العام وتعزز القدرة والقابلية على التعافي الكامل بعد زوال الأزمة.



٤- ان غياب القيادة الرشيدة لاسيما اثناء الظروف الاستثنائية والأزمات يؤدي الى حصول الاضطرابات وتداخل الحلول وتعارض القرارات المتخذة وعدم ملائمتها وغياب مبدا (تقدر الضرورة بقدرها).

ثانياً : التوصيات

- ١ - ضرورة اصدار تشريعات تحدد من خلالها مبادي النزاهة والشفافية والمسائلة كركائز اساسية للقيادة في المرافق العامة .
- ٢- وضع نصوص قانونية تمنع استخدام السلطة الاستثنائية واصدار القرارات المهمة خارج حدود الضرورة والتناسب.
- ٣- النص على مسؤوليات القادة وتحديد صلاحياتهم وبيان حدودها بوضوح لاسيما في أوقات الأزمات الصحية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية.
- ٤- وضع اليات فعالة لمسائلة القادة السياسيين وتحديد مسئوليتهم عن اتخاذهم القرارات الإدارية المتخذة اثناء الأزمات.
- هـ - تفعيل الرقابة القضائية والإدارية على القرارات الإدارية المتخذة اثناء الأزمات.



قائمة المصادر

- ابن منظور. (د.ت). لسان العرب، مادة «قود».
- ابن منظور. (د.ت). لسان العرب، مادة «أزم». بيروت: دار صادر.
- جاسم، أحمد فاضل (٢٠١٨). العراق ما بعد الحرب واستراتيجية إعادة البناء: دراسة تحليلية في الواقع والآفاق المستقبلية. مجلة كلية العلوم السياسية، ع٥٦.
- منصور، أحمد (٢٠١٨). مبادئ القيادة والإدارة الحديثة. القاهرة: دار الفكر العربي.
- عبدالله، بدرية صالح (٢٠٢٣). جدلية العلاقة بين التنمية المستدامة والحكم الرشيد لتحقيق الأمن المجتمعي. المجلة السياسية الدولية، ع٥٥.
- البنك الدولي. (٢٠٠٥). الحكم الرشيد والتنمية: تقرير التنمية العالمية. واشنطن: البنك الدولي.
- الجواهري. (د.ت). الصحاح في اللغة، مادة «رشد»، ص٢١٦.
- الحدراوي، حامد كرار الخفاجي. (د.ت). أسباب نشوء الأزمات وإدارتها: دراسة استطلاعية لأداء عينة من أعضاء مجلس النواب العراقي. مجلة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد، ع٥.
- العزاوي، خالد (٢٠٢٠). الأزمات السياسية وبناء الثقة المجتمعية. دار الحكمة.
- عبدالله، خالد (٢٠١٦). الحكمة واتخاذ القرار في الإدارة. الرياض: مكتبة العبيكان.
- سعيد، حاتم غائب (٢٠٢٠). انهيار التوازن العقدي في جائحة كورونا (عقد التوريد أنموذجًا). مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، مج٩، العدد الخاص.
- علي، حسين صالح (٢٠٢٢). إدارة الأزمات في ظل حكومة تصريف الأعمال. مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، مج٩، ع٥.



الغفلي، حمدان محمد سيف (٢٠١٧). إدارة الأزمات من منظور استراتيجي. دار النهضة العربية.

العبيدي، سعدون حسيب عارف. (٢٠٢٢). أثر الشائعات في نظام الأمن الجماعي. مجلة كلية القلم الجامعة، مج ٦، ع ٢٢٤.

إبراهيم، سامي. (٢٠١٩). النزاهة والشفافية في الإدارة العامة. بيروت: المركز العربي للنشر. المبيض، صفوان. (٢٠١١). الحكومة الإلكترونية: النماذج والتطبيقات والتجارب الدولية. عمان: دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، ط ١.

سليمان، عادل. (٢٠١٦). المساواة في الحكم الرشيد. بيروت: المركز العربي.

حسن، علي. (٢٠١٨). التخطيط الاستراتيجي والرؤية المستقبلية. القاهرة: دار المعرفة.

الزركوشي، علياء حسين خلف والزرروش، وسناء حسين خلف وعيد، أحمد. (٢٠١٧). دور الحكومة الرشيدة في تحقيق التنمية. مجلة الفتح، مج ١٣، ع ٦٩٤، ص ٣٧٧-٣٧٨.

عبدالكريم فاطمة. (٢٠١٨). العدالة الاجتماعية أثناء الأزمات. مجلة الحقوق والعلوم السياسية، ع ٥٤.

الفيروز آبادي. (د.ت). القاموس المحيط، مادة «أزم». بيروت: دار الفكرة.

الخطيب، ليلي (٢٠٢١). الإعلام الرقمي وتحديات إدارة الأزمات. كلية الإعلام الجديد، مج ٥، ع ١٤، ص ٢٢٠.

القدوة، محمود (٢٠١٠). الحكومة الإلكترونية والإدارة المعاصرة. عمان، الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، ط ١، ص ١٩٢-١٩٧.

يوسف، نادية (٢٠١٧). تمكين الأفراد وأثره في نجاح المؤسسات. دمشق: دار الفكر.



- الشمري، نهلة صابر (٢٠١١). القوة والتخطيط الاستراتيجي وأثرهما في مكانة الدولة عالمياً:
الإمارات العربية نموذجاً. ص ٦٣.
- مطلبك، دنيا جواد (٢٠٢٢). الأداء الاستراتيجي في تحقيق التنمية المستدامة في العراق بعد عام
٢٠٠٥: التحديات واستراتيجية المواجهة. مجلة الدراسات الدولية، ٩١٤، ص ١٣٤.